

وزارة التموين والتجارة الداخلية
وزارة المالية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

قرار وزاري مشترك رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢٠

بشأن استلام وتخزين الأقماح المحلية موسم ٢٠٢٠

صادر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١

وزير التموين والتجارة الداخلية

وزير المالية

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية؛

وعلى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ٩٢ لسنة ٢٠١٧ و ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ و ٦٥٥ لسنة ٢٠١٩ بتشكيل الحكومة؛

قررها :

(المادة الأولى)

يتم توريد محصول القمح المنتج محلياً موسم ٢٠٢٠ لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية اختيارياً على أن يبدأ موسم التوريد اعتباراً من ١٥/٤/٢٠٢٠ حتى ١٥/٧/٢٠٢٠

(المادة الثانية)

تحدد أسعار شراء القمح المنتج حاليًا موسم ٢٠٢٠ الذي يتم تورidه لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية من الموردين كالتالي :

٦٧٠ جنيهًا للأردب زنة ١٥٠ كجم درجة نظافة ٢٢,٥ فيراط .

٦٨٥ جنيهًا للأردب زنة ١٥٠ كجم درجة نظافة ٢٣,٠ فيراطاً .

٧٠٠ جنيه للأردب زنة ١٥٠ كجم درجة نظافة ٢٣,٥ فيراط .

وذلك لجميع الأصناف المنزرعة محلياً على أن تكون خالية من الإصابة الحشرية والرمل والرمل ودرجة نظافة لا تقل عن ٢٢,٥ قيراط .

(المادة الثالثة)

يقتصر تسويق محصول القمح المنتج محلياً موسم ٢٠٢٠ لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية على الجهات الآتية :

الشركة المصرية القابضة للصومامع والتخزين .

الشركة العامة للصومامع والتخزين .

شركات المطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية .

البنك الزراعي المصري .

وتتولى هذه الجهات استلام كميات القمح المنتج محلياً من الموردين بموافقها التخزينية المستوفاة للشروط والمواصفات المعتمدة من وزارة التموين والتجارة الداخلية وتكون هذه الجهات مسؤولة كامنة عن الكميات التي تقوم بتسويقيها حتى تسليمها لشركات المطاحن .

(المادة الرابعة)

تقوم وزارة المالية بإتحاد التمويل اللازم لشراء القمح المنتج محلياً موسم ٢٠٢٠ للهيئة العامة للسلع التموينية والبنك الزراعي المصري على دفعات لإتحاده للجهات المسوقة وفقاً لموقف التوريد الفعلى وعلى أن تكون الدفعة الأولى مليار جنيه للهيئة ومائة مليون جنيه للبنك الزراعي وعلى أن يتم استعاضة المبلغ فى ضوء موقف التوريد الفعلى .

ويتم تسوية مستحقات كافة الجهات المسوقة في نهاية الموسم في ضوء الكميات الفعلية الموردة حسب درجة النظافة وفقاً للبيان النهائي المعتمد من الهيئة القومية لسلامة الغذاء ومحاضر المطابقة النهائية التي تتم بين الهيئة العامة للسلع التموينية والجهات المسوقة .

(المادة الخامسة)

يحدد مقابل تكاليف التسويق والتخزين والوزن والتحميس والتعقيم والفوارغ

والفرز لطن القمح المحلي موسم ٢٠٢٠ المورد على النحو التالي :

١٣٥ جنيهًا للطن المسوق المخزن بالشون والهناجر والبناكر .

١٦٥ جنيهًا للطن المسوق المخزن بالصوامع .

(المادة السادسة)

تشكل لجان في مواقع استلام وتخزين القمح المنتج محلياً خاصة بالجهات

الموضحة في المادة الثالثة تفرز القمح المحلي موسم ٢٠٢٠ طبقاً للمواصفات المحددة

بهذا القرار وعلى النحو التالي :

مندوب عن مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة (رئيساً) .

مندوب عن الهيئة القومية لسلامة الغذاء أو من الشركات المتخصصة للفرز (عضو) .

مندوب عن مديرية الزراعة المختصة (عضو) .

مندوب عن الجهات المسوقة (أمين الموضع التخزيني) (عضو) .

مندوب عن الجمعية النقابية أو وزان معتمد (عضو) .

(المادة السابعة)

يُلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثامنة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي ل التاريخ نشره .

وزير التموين	وزير المالية	وزير الزراعة
والتجارة الداخلية	د/ محمد معيط	واستصلاح الأراضي
د/ علي المصيلحي		أ/ السيد القصير